وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 14 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يواصل ارتفاعه لمخاوف الإمدادات الإيرانية برغم زيادة الإنتاج الفنزويلي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

واصلت أسعار النفط ارتفاعها أمس الثلاثاء، إذ طغت المخاوف المتزايدة بشأن إيران واحتمال انقطاع الإمدادات، على توقعات زيادة إمدادات النفط الخام من فنزويلا، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 47 سنتًا، أو 0.7 %، لتصل إلى 64.34 دولارًا للبرميل لتحوم قرب أعلى مستوى لها في شهرين. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 45 سنتًا، أو 0.8 %، ليصل إلى 59.95 دولارًا.

وقال محللو استراتيجيات السلع في بنك آي إن جي يوم الثلاثاء: "يأتي ارتفاع الأسعار وسط تصاعد الاحتجاجات في إيران، مما يزيد من احتمال تدخل أميركي بشكل ما". تواجه إيران، إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أكبر تظاهرات مناهضة للحكومة منذ سنوات، ما دفع الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى تحذير من احتمال اتخاذ إجراء عسكري ردًا على العنف المميت ضد المتظاهرين.

وصرح مسؤول أميركي أنه من المتوقع أن يجتمع ترمب مع كبار مستشاريه يوم الثلاثاء لمناقشة الخيارات المتاحة بشأن إيران. وكان الرئيس الأميركي قد صرح يوم الاثنين بأن أي دولة تتعامل تجاريًا مع إيران ستخضع لرسوم جمركية بنسبة 25 % على أي معاملات تجارية مع الولايات المتحدة. وتُصدّر إيران جزءًا كبيرًا من نفطها إلى الصين.

وقال محللو بنك آي إن جي: "بعد التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، نتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستُثير التوتر مجددًا بفرض رسوم جمركية إضافية على الصين". وتُعدّ التطورات السياسية ذات أهمية بالغة لأسواق النفط، إذ تُعتبر إيران منتجًا رئيسيًا للنفط خاضعًا للعقوبات، وأي تصعيد قد يُؤدي إلى تعطيل الإمدادات أو زيادة المخاطر الجيوسياسية.

وأشار بنك باركليز في مذكرة له إلى أن "الاضطرابات في إيران أضافت، بحسب رأينا، ما بين 3 و4 دولارات للبرميل إلى علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسعار النفط". وتواجه الأسواق أيضًا مخاوف من تدفق كميات إضافية من النفط الخام إليها، نتيجةً لعودة فنزويلا المتوقعة إلى التصدير. وبعد الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، صرّح ترمب الأسبوع الماضي بأن حكومة كاراكاس ستُسلّم الولايات المتحدة ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخاضع للعقوبات الغربية.

وقد برزت شركات تجارة النفط العالمية كفائزة مبكرة في سباق السيطرة على تدفقات النفط الخام الفنزويلي، متقدمةً بذلك على شركات الطاقة الأميركية الكبرى. في وقت، وخلال اجتماع في البيت الأبيض يوم الجمعة مع كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط، صرّح دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون، بأن فنزويلا بحاجة إلى إجراء تعديلات قانونية وحماية الاستثمارات قبل أن تلتزم إكسون بالعمل في البلاد.

بعد أيام، صرّح ترمب للصحفيين على متن طائرة الرئاسة بأنه "لم يُعجبه رد إكسون"، مضيفًا أنه يميل إلى منع شركة النفط العملاقة من دخول البلاد. وأفادت مصادر بأن مسؤولي إكسون فوجئوا بهذه الأحداث، لأن وودز أخبر ترمب أيضًا أنه يعتقد أن الإدارة الأميركية قادرة على المساعدة في حل مشاكل فنزويلا.

وقال وودز إن إكسون قد تُرسل فريقًا فنيًا إلى البلاد في غضون أسابيع لبدء تقييم البنية التحتية النفطية وغيرها من الأصول. عُقد اجتماع البيت الأبيض بعد أقل من أسبوع من قيام القوات الأميركية باعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وإزاحته في غارة ليلية. وقد حثّ ترمب شركات الطاقة الأميركية على استثمار 100 مليار دولار لإعادة بناء قطاع النفط الفنزويلي.

وكانت شركات إكسون، وكونوكو فيليبس، وشيفرون شركاء رئيسيين لشركة النفط الحكومية الفنزويلية بدفسا قبل أن يؤمم الرئيس السابق هوغو تشافيز القطاع بين عامي 2004 و2007. تفاوضت شيفرون على اتفاق وبقيت في البلاد، بينما غادرت كونوكو فيليبس وإكسون، وتستحقان الآن مجتمعتين أكثر من 13 مليار دولار بعد قضايا تحكيم مطولة.

وأفادت مصادر أن شركتي إكسون موبيل، وكونوكو فيليبس تواجهان مخاوف طويلة الأمد تؤثر على قرارهما بشأن إعادة دخول فنزويلا، وهي مخاوف لم تتغير حتى بعد اجتماعهما مع ترمب الأسبوع الماضي.

وتُعدّ شيفرون شركة النفط الأميركية الكبرى الوحيدة العاملة حاليًا في فنزويلا، وقد خرجت من الاجتماع في موقف أقوى نظرًا لإمكانية استثمارها في عملياتها الحالية لزيادة الإنتاج.

وقال أحد محللي الطاقة: "لن تُبالي إكسون موبيل إن لم تكن من أوائل الشركات التي ستدخل السوق الفنزويلية"، مضيفًا أن تصريحات ترمب لن تؤثر بالضرورة على الخطط طويلة الأمد لأي من الشركات، نظرًا لأن مشاريع الطاقة الضخمة تستغرق سنوات عديدة لإنجازها، وسنوات أخرى لتحقيق عائد على الاستثمار.

النفط الفنزويلي

وفي يوم الاثنين، صرّح رئيس معهد البترول الأميركي، مايك سومرز، بأنه قبل دخول قطاع النفط إلى فنزويلا، سيحتاج إلى تعزيز أمن القوى العاملة وإجراء إصلاحات في السياسات، بما في ذلك تدابير تُعنى بحماية العقود. وقال سومرز خلال إحاطة إعلامية إن الديون المتراكمة من عمليات مصادرة الأصول السابقة ستشكل "عقبة كبيرة أمام العديد من الشركات التي قد تشعر بالقلق إزاء الاستثمار في هذا المورد"، ومع ذلك، أشار إلى أن أصول الطاقة في البلاد ضخمة بما يكفي لجذب اهتمام كبير، ويعتقد أن إدارة ترمب تتفهم مخاوف القطاع. وأضاف سومرز: "قاعدة الأصول في فنزويلا هائلة، وإمكانات الاستثمار فيها كبيرة للغاية".

وفي سياق متصل، تصاعدت التوترات الجيوسياسية مع شنّ القوات الروسية هجمات على أكبر مدينتين في أوكرانيا فجر الثلاثاء، وفقًا لمسؤولين أوكرانيين. بينما قصفت أوكرانيا منصات نفط روسية تابعة لـ"لوك أويل" في بحر قزوين، في أحدث خطوة تهدف إلى إضعاف القدرة الاقتصادية لروسيا على تمويل مجهودها الحربي. وقالت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية على قناتها في "تلجرام" إن المنصات، وهي "في فيلانوفيسكيط و"يوري كورشاغين" و"فاليري غرايف"، تعرضت لإصابات مباشرة. وأضافت أن حجم الأضرار لا يزال قيد التقييم.

وكانت هذه المنشآت قد استُهدفت عدة مرات من قبل أوكرانيا في ديسمبر. وفي عملية منفصلة، قالت كييف إن قواتها ضربت منصة إطلاق صواريخ دفاع جوي من طراز "بوك إم3" متوسطة المدى في جزء من منطقة لوغانسك شرق أوكرانيا الخاضع لسيطرة روسيا، مع تقارير أولية تشير إلى وقوع إصابات متعددة وانفجارات، بحسب بيان رسمي.

كما استهدف هجوم آخر مستودعًا تابعًا لوحدة للدعم المادي والتقني في منطقة خيرسون، في محاولة لتعطيل القدرات اللوجستية والقتالية لروسيا. كثفت أوكرانيا هجماتها على أصول الطاقة الروسية، من المصافي إلى محطات التصدير البحرية وما يُعرف بـ"أسطول الظل" من ناقلات النفط، في مسعى لتقليص الإيرادات التي تساعد موسكو على تمويل حربها.

وفي الولايات المتحدة، جددت إدارة ترمب هجماتها على مجلس الاحتياطي الفيدرالي، مما زاد من المخاوف في الأسواق بشأن استقلالية البنك المركزي، وزاد من حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والطلب على النفط.

في تطورات أسواق النفط، في خطوة مشابهة لما قامت به السعودية مؤخرًا عندما خفضت سعر نفطها الرئيسي للمشترين في أكبر سوق عالمية، قامت شركة تسويق النفط الحكومية "سومو" بتخفيض سعر خام البصرة المتوسط ليُباع بخصم قدره 1.3 دولار للبرميل مقارنةً بالمؤشر الإقليمي، وذلك مقابل خصم قدره 1.05 دولار في شهر يناير، وفقًا لقائمة التسعير. وأبقى العراق على سعر خام البصرة الثقيل دون تغيير للمشترين في آسيا خلال الشهر المقبل، عند خصم قدره 3.6 دولارات للبرميل.

من جهة أخرى، يلجأ العراق للغاز المحلي لتوليد الكهرباء بعد توقف الغاز الإيراني، وتعتمد محطات توليد الكهرباء في العراق حاليًا على الوقود المحلي والذي ينتج طاقة تصل إلى 18500 ميغاواط، وسط توقف إمداد الغاز الإيراني نتيجة حاجة طهران لمواردها الغازية بفعل انخفاض درجات الحرارة، إضافة إلى امتناعهم عن التوريد بسبب مطالبات مالية، بحسب المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى.

وذكر أن إيران تطالب العراق بنحو 1.4 مليار دولار، لافتًا إلى أن هذه المبالغ متاحة في صندوق لدى مصرف التجارة العراقي. يتلقى العراق الغاز الطبيعي الإيراني عبر خطي أنابيب، لكن التدفقات واجهت انقطاعات عدة في السنوات الأخيرة. في عام 2023، خفضت إيران شحناتها إلى العراق بمقدار النصف بسبب فواتير غير مدفوعة، قالت بغداد إن ما يعرقل سدادها العقوبات الأميركية على إيران.

وأشار موسى إلى أن العراق جاهز لاستقبال موسم الصيف المقبل، ولا يقلقه سوى الغاز المستورد. وقال إن الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي يسير وفق الخطة الموضوعة ليكتمل قبل الصيف بطاقة 500 ميغاواط كمرحلة أولى.

ولتوسيع الطاقة الإنتاجية، وقعت وزارة الكهرباء العراقية اتفاقيات، شملت عقدًا مع "جنرال إلكتريك فيرنوفا" لإضافة 24 ألف ميغاواط، ومع "سيمنز" لتوليد 15 ألف ميغاواط، واتفاقية ثالثة مع "شنغهاي إلكتريك" لإنتاج 11 ألف ميغاواط، وفق موسى.

وعلى صعيد منفصل، يدرس ترمب خيارات لمعاقبة إيران قد تشمل عقوبات وضربات عسكرية، وتوعد الرئيس الأميركي ، يوم الخميس الماضي، إيران مرة أخرى بـ"رد قوي" إذا استخدمت العنف ضد المحتجين، في الوقت الذي

تستمر فيه الاحتجاجات بإيران، وسط تقارير عن انقطاع واسع للإنترنت في طهران وعدة مناطق أخرى.

وأوضح مسؤولون أن الاجتماع المرتقب بين ترمب وكبار مسؤولي إدارته سيُخصص لمناقشة الخيارات للرد على إيران، والتي قد تشمل تعزيز المصادر المناهضة للحكومة على الإنترنت، ونشر أدوات سيبرانية سرية ضد مواقع عسكرية ومدنية إيرانية، وفرض مزيد من العقوبات على النظام والجيش، إضافة إلى احتمال تنفيذ ضربات عسكرية.

الشرق الأوسط

النفط يستقر بعد صعود حاد مع استئناف شحنات فنزويلا

توقفت أسعار النفط عن ارتفاعها، يوم الأربعاء، متراجعةً بعد أربعة أيام من الارتفاع، مع استئناف فنزويلا لصادراتها، لكن المخاوف من اضطرابات في الإمدادات الإيرانية في أعقاب الاضطرابات المدنية الدامية في إيران، لا تزال تُلقي بظلالها على السوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9 سنتات، أو 0.14 في المائة، لتصل إلى 65.38 دولار للبرميل عند الساعة 02:07 بتوقيت غرينتش. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 12 سنتاً، أو 0.20 في المائة، ليصل إلى 61.03 دولار للبرميل.

ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية، وفقاً لمعهد البترول الأميركي، مما يشير إلى اختلال في توازن العرض والطلب.

وأغلقت العقود الآجلة لخام برنت مرتفعة بنسبة 2.5 في المائة يوم الثلاثاء، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2.8 في المائة، وسط قفزة في أسعار كلا العقدين بنسبة 9.2 في المائة خلال جلسات التداول الأربع الماضية، وذلك نتيجة لتصاعد الاحتجاجات في إيران التي زادت من المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات من رابع أكبر منتج للنفط في منظمة «أوبك».

وحث الرئيس الأميركي دونالد ترمب، يوم الثلاثاء، الإيرانيين على مواصلة الاحتجاجات، مؤكداً أن المساعدة في طريقها إليهم دون تحديد نوعها.

وقال محللو «سيتي» في مذكرة لهم: «تُهدد الاحتجاجات في إيران بتضييق موازين النفط العالمية من خلال خسائر في الإمدادات على المدى القريب، ولكن بشكل رئيسي من خلال ارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية». ورفعوا توقعاتهم لسعر خام برنت خلال الأشهر الثلاثة المقبلة إلى 70 دولارًا للبرميل. كما أشاروا إلى أن الاحتجاجات لم تمتد حتى الآن إلى مناطق إنتاج النفط الإيرانية الرئيسية، مما حدّ من تأثيرها على الإمدادات الفعلية.

وقالوا: «تتركز المخاطر الحالية على الاحتكاكات السياسية واللوجستية أكثر من الانقطاعات المباشرة، مما يحدّ من تأثيرها على إمدادات النفط الخام الإيرانية وتدفقات التصدير».

وفي المقابل، بدأت فنزويلا، العضو المؤسس لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، في تخفيف المخاوف الإيرانية، وذلك من خلال إلغاء تخفيضات إنتاج النفط التي فُرضت في ظل الحظر النفطي الأميركي، بالتزامن مع استئناف صادرات النفط الخام، وفقاً لثلاثة مصادر.

وغادرت ناقلتان عملاقتان المياه الفنزويلية يوم الاثنين محملتين بنحو 1.8 مليون برميل من النفط الخام لكل منهما، في ما قد يكون أولى شحنات اتفاقية توريد النفط البالغة 50 مليون برميل بين كاراكاس وواشنطن، والتي

تهـدف إلى إعـادة تنشـيط الصـادرات في أعقـاب اعتقـال الولايـات المتحـدة للرئيـس الفنزويلـي نيكـولاس مـادورو.

ومع ذلك، تشير أساسيات سوق النفط إلى وضع أكثر مرونة في العرض والطلب، حتى في ظل القضايا الجيوسياسية.

وقـد تعـزز هـذا الوضـع ببيانـات المخزونـات الأميركيـة التي صـدرت في وقـت متأخـر مـن يـوم الثلاثـاء.

وأفاد معهـد البترول الأميركي، نقلاً عـن مصادر في السـوق، أن مخزونـات النفـط الخـام في الولايـات المتحـدة، أكبر مسـتهلك للنفـط في العـالم، ارتفعـت بمقـدار 5.23 مليـون برميـل في الأسـبوع المنتهـي في 9 ينايـر (كانـون الثـاني).

وأضافـت المصـادر أن بيانـات معهـد البترول الأميركي أظهـرت أيضـاً ارتفـاع مخزونـات البنزيـن بمقـدار 8.23 مليـون برميـل، بينمـا ارتفعـت مخزونـات المشـتقات النفطيـة بمقـدار 4.34 مليـون برميـل مقارنـةً بالأسـبوع السـابق.

وسـيتم نشـر بيانـات المخزونـات مـن إدارة معلومـات الطاقـة الأميركيـة في وقـت لاحـق مـن يـوم الأربعـاء. وأظهـر اسـتطلاع أجرتـه «رويترز» يـوم الثلاثـاء أن مـن المتوقـع انخفـاض مخزونـات النفـط الخـام الأميركيـة الأسـبوع الماضي، بينمـا من المرجـح ارتفـاع مخزونـات البنزيـن والمشـتقات النفطيـة.

السعودية... تحفيز العمل الجماعي لتنمية إمدادات المعادن وخلق فرص للأجيال الجديدة

الشرق الأوسط

الرياض : زينب علي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، تحولت العاصمة الرياض إلى «عاصمة التعدين العالمية»، باستضافتها الطاولة المستديرة الوزارية الخامسة ضمن «مؤتمر التعدين الدولي». لم يكن الاجتماع مجرد محفل للنقاش، بل كان منصةً لإطلاق حقبة جديدة تحت شعار «فجر قضية عالمية: المعادن لعصر جديد من التنمية»، حيث اجتمعت إرادة 100 حكومة و70 منظمة دولية لصياغة خريطة طريق تضمن تدفق المعادن الحيوية التي يحتاج إليها العالم لتحقيق تحوله الرقمي والأخضر.

لقد شهد هذا الاجتماع تحولاً جذرياً في آليات العمل الجماعي، حيث تم استعراض المنجزات المتحققة منذ إطلاق المبادرات الثلاث في عام 2023، ودعوة الحكومات للانضمام إلى «إطار مستقبل المعادن». هذا الإطار لا يمثل مجرد اتفاقية، بل هو آلية حيوية لتعزيز الشراكات بين الدول الموردة والمستهلكة، ويهدف إلى بناء منظومة استثمارية قادرة على استقطاب التمويلين العام والخاص. وقد تكلل هذا الحراك بإعلان وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر الخريّف، تعيين مجموعة توجيهية وزارية دائمة تضم 17 دولة عضواً مؤسساً، مع مراعاة التوازن الجغرافي وتمثيل الدول الموردة والمستهلكة، لتتولى تقديم الإرشاد الاستراتيجي والإشراف على تنفيذ المبادرات، وضمان استمرارية الحوار بين القوى الكبرى والمستهلكة للثروات المعدنية.

توجيهات وزارية

وأكد الخريّف أن تحقيق الطموحات الاقتصادية والصناعية وأهداف الطاقة للدول مرهون بتوافر إمدادات آمنة ومرنة من المعادن، مشدداً على أن هذه الإمدادات لا يمكن ضمانها من دون استثمارات واسعة النطاق، وتبني تقنيات مبتكرة تتطلب تمويلاً كبيراً.

وأوضح أن الموارد المعدنية تمثل جوهر التقنيات التي تقود التحول الكهربائي، والرقمنة، كما تشكل أساس التنمية الصناعية، ووظائف المستقبل للدول الموردة والمستهلكة على حد سواء، مما يجعلها محركاً رئيسياً للنمو العالمي.

وأشار الخريّف إلى أن العمل المشترك خلال السنوات الخمس الماضية حقق تقدماً فاق التوقعات، لافتاً إلى أن تفاصيل هذا التقدم موثقة في الكتيب المقدم للمشاركين.

وذكر من بين الأمثلة التعاون مع البنك الدولي لمعالجة فجوة التمويل في استكشاف المعادن، إضافةً إلى إدراج تمويل البنية التحتية بقوة على الأجندة العالمية.

وبيَّن أن الجهود شملت أيضاً قيادة حوار جديد يركز على الشفافية، وتتبع سلاسل الإمداد، مع العمل على تطوير معايير تعكس الواقع القائم، إلى جانب إنشاء شبكة من «مراكز التميز» لبناء القدرات في مجالات المواهب، والاستدامة، والتمكين التقني. وأوضح أن هذه المبادرات تجسد هدف الطاولة المستديرة المتمثل في إيجاد أرضية مشتركة للقضايا الصعبة، والمواءمة بين الدول الموردة والمستهلكة، وجمع الحكومات، والصناعة، والمنظمات متعددة الأطراف تحت سقف واحد.

وثمّن الوزير مشاركة هذا العدد الكبير من الوزراء، والممثلين، سواء ممن يحضرون للمرة الأولى، أو من المعتادين على المشاركة، معتبراً أن هذا الحضور يعكس أهمية العمل المشترك للمجتمع الدولي.

وذكّر بأن أول طاولة مستديرة وزارية لمستقبل المعادن في عام 2022 استضافت 32 دولة، وركزت على ما سُميت حينها «المنطقة الكبرى» التي تشمل أفريقيا وغرب ووسط آسيا، في حين يشارك اليوم ممثلون رفيعو المستوى من أكثر من 100 دولة، و70 منظمة دولية.

التنمية العالية

وأضاف أن توسع نطاق المشاركة جاء استجابةً لطلب دول من مناطق أخرى مثل أميركا اللاتينية، مما يعكس الأهمية العالية للحوار، وقدرة المشاركين على صياغة الحلول، لافتاً إلى اهتمام متزايد من الدول المستهلكة بالانخراط في هذا النقاش. وأكد أن ما يجتمع حول الطاولة اليوم يتجاوز الأرقام، إذ يضم تمثيلاً لجميع دول مجموعة العشرين، إلى جانب دول موّردة، ومستهلكة، مما يدل على إجراء الحوار المناسب مع الأطراف المناسبة في الوقت والمكان المناسبين.

ولفت الخريّف إلى أن هذا الحضور يعكس مسؤولية مشتركة لرسم ملامح عصر جديد من التنمية العالية، والازدهار، والاستقرار من خلال المعادن، مؤكداً أن المعادن تمثل الركيزة الأساسية للتنمية العالية.

وفي الوقت ذاته، أقر الوزير بوجود تحديات تتمثل في بطء تطوير المشاريع، وتجزؤ السياسات العالية، ووجود فجوات في البنية التحتية، وقيود تمويلية، ونقص في الثقة في القطاع. وشدد على أن أياً من هذه التحديات لا يمكن معالجته بشكل منفرد، مؤكداً أن التعاون الحقيقي والمصمّم بين الدول المجتمعة قادر على إحداث فارق.

وختم كلمته بالدعوة إلى استخدام الوقت المشترك بحكمة، وعقلية طويلة الأمد، والانخراط الصريح والعملي في نقاش يفضي إلى برنامج عمل حيوي لمستقبل الكوكب، مؤكداً أن العمل الجماعي يشكل الأساس لإمدادات المعادن التي يحتاج إليها العالم.

سلاسل الإمداد

من جهته، استعرض نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، المهندس خالد المديفر، التقدم المحرز خلال عام 2025 في المبادرات الثلاث للطاولة المستديرة الوزارية، وهي: تطوير إطار دولي لزيادة تمويل البنية التحتية ومواءمة السياسات الحكومية المكنة، وبناء القدرات في مناطق الإمداد الناشئة من خلال إنشاء شبكة من مراكز التميز، وتعزيز شفافية سلاسل إمداد المعادن عبر التتبع.

وكشف عن احتياج العالم إلى ما يزيد على 5 تريليونات دولار؛ لتلبية احتياجات الطاقة في عام 2035، بما فيها الكهرباء، والبنية التحتية... وغيرهما، مبيناً أن هذا هو رأس المال الذي يحتاج إليه أكثر من 20 شركة تعدين، مع

وجود كثير من التحديات التمويلية.

وتحدّث المديفر عن وضع وتطوير «إطار التعدين العالمي»، الذي أعلنته السعودية العام الماضي، لتعظيم خلق القيمة في دول العرض، مشدداً على أهمية «التعاون في هذا الاجتماع لمواجهة هذا التحدي الكبير، مع الاتفاق على وجود ممكنات رئيسة للمساعدة في اقتناص الفرص».

وتطرق إلى السياسات التي تدعم «تطوير سلاسل الإمداد، وخلق القيمة التي يحتاج إليها القطاع والبنية التحتية للتمكين، وممارسات التعدين المسؤولة، وتحسين المهارات لقوة العمل الماهرة، والتقنية اللازمة لجعل التشغيل أعلى أمناً وإنتاجية، وكذلك سهولة الوصول إلى البيانات الجيولوجية الموثوقة؛ لجذب المستثمرين وتسريع الاستكشافات».

إطار مستقبل المعادن

وطرح نائب الوزير للنقاش مسودة «إطار مستقبل المعادن»، الذي يحدد المبادئ والأهداف ويطلق عملية لتعزيز التعاون بين الدول الموردة والمستهلكة لتنمية إمدادات المعادن.

ويهدف الإطار إلى تعزيز التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة من أجل إنشاء مساحة شاملة متعددة لأصحاب المصلحة تجمع صناع القرار من الدول الموّردة والمستهلكة؛ لمناقشة التحديات المعقدة وتحديد الحلول اللازمة لتأمين المعادن التي يحتاج إليها العالم للتنمية، وجذب الاستثمارات لتطوير سلاسل القيمة المعدنية والبنية التحتية في «المنطقة الفائقة» التي تمتد عبر أفريقيا وغرب ووسط آسيا وغيرها من مناطق الإمداد، وكذلك لتعظيم سلاسل القيمة المعدنية الإقليمية، ودفع خلق القيمة المحلية عبر تمويل البنية التحتية وتعزيز الشراكات العابرة للحدود.

كما يهدف إلى إنشاء منظومة استثمارية جاذبة تستقطب التمويلين العام والخاص، وإلى تعزيز الإمداد المسؤول من خلال الشفافية والتتبع وإدماج أولويات الاستدامة في جميع مراحل سلاسل القيمة المعدنية، وبناء القدرات والأطر السياساتية، وتعزيز الشفافية لتمكين الدول الموّردة الناشئة من تعظيم الاستفادة من ثرواتها المعدنية.

ويرتكز الإطار على المشاركة الطوعية واتخاذ القرار بالتوافق، والشفافية والمساءلة والتقاسم العادل للمنافع، والالتزام بالأطر الدولية للإمداد المسؤول للمعادن، والتعاون مع قطاع الصناعة والشركاء متعددي الأطراف والمجتمع المدني.

ويُعد هذا الإطار تتويجاً للأعمال التي نفذها منتدى مستقبل المعادن منذ عام 2023، حيث بلغت المبادرات مرحلة من النضج تستدعي مشاركة فاعلة من الدول في تنفيذها عبر هيكلية وآلية متفق عليها تشرف عليها المجموعة التوجيهية. كما يتيح الإطار إدماج مبادرات جديدة تعتمدها الطاولة المستديرة الوزارية.

وقدّمت مجموعة البنك الدولي استراتيجية جديدة للمعادن تركز على دعم الدول في تعزيز تطوير المعادن وسلاسل قيمتها وصولاً إلى المعالجة والتصنيع الإقليمي، لخلق قيمة محلية وفرص عمل أكبر. وترتكز الاستراتيجية على ثلاثة محاور هي: السياسات والحوكمة والمؤسسات، والبنية التحتية الأساسية، وتحفيز القطاع الخاص والابتكار.

ورحّب المشاركون بالاستراتيجية، وأكدوا أهمية شراكات المنتدى مع المنظمات متعددة الأطراف، ومنها مجموعة البنك الدولي، في إيجاد آليات مبتكرة لتمويل البنية التحتية

الداعمة لمرونة سلاسل الإمداد العالمية.

المعيار الطوعي

وسيستكمل تطوير المعيار المعايير القائمة، ويستند إلى إطار الاستدامة للمنتدى المبنيّ على أربع أولويات حددتها الدول، هي: التنمية، والتعاون، وبناء القدرات، والأداء.

ومن المتوقع أن يستغرق تطوير المعيار الطوعي نحو عامين، ليسهم في تمكين الدول من تصميم أطر قانونية وسياساتية وتنظيمية تعزز شفافية سلاسل الإمداد وترفع ثقة المستثمرين. وسيُنسق هذا العمل عبر مركز الاستدامة الذي يجري إنشاؤه في المغرب بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.

ويُعد مركز الاستدامة أحد مخرجات مبادرة المنتدى لإنشاء شبكة مراكز تميز لبناء القدرات في مناطق الإمداد. وأشاد المشاركون بهذا الإنجاز، وأكدوا دوره في تحقيق فوائد ملموسة لتعزيز شفافية إمدادات المعادن. كما التزموا بتشجيع منظمات المواصفات الوطنية في بلدانهم على المشاركة في هذا المسار.

المديفر: العالم يحتاج إلى 5 تريليونات دولار لتلبية احتياجات الطاقة

الشرق الأوسط

الرياض: زينب علي

أكد نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، المهندس خالد المديفر، أن العالم يحتاج ما يزيد على 5 تريليونات دولار لتلبية احتياجات الطاقة في عام 2035، بما فيها الكهرباء، والبنية التحتية... وغيرهما، مبيناً أن هذا هو رأس المال الذي يحتاجه أكثر من 20 شركة تعدين، مع وجود كثير من التحديات التمويلية.

جاء ذلك خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الدولي الـ5 للوزراء المعنيين بشؤون التعدين في إطار «مؤتمر التعدين الدولي»، الثلاثاء، في الرياض، موضحاً أن هذه الخطوات تأتي لتمكين جيل جديد من التنمية؛ سواء في أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية.

وتحدث المديفر عن وضع وتطوير «إطار التعدين العالمي»، الذي أعلنت عنه السعودية في العام الماضي، لتعظيم خلق القيمة في دول العرض، مشدداً على أهمية «التعاون في هذا الاجتماع لمواجهة هذا التحدي الكبير، مع الاتفاق على وجود ممكنات رئيسة للمساعدة في اقتناص الفرص».

وتطرق إلى السياسات التي تدعم «تطوير سلاسل الإمداد، وخلق القيمة التي يحتاجها القطاع والبنية التحتية للتمكين، وممارسات التعدين المسؤولة، وتحسين المهارات لقوة العمل الماهرة، والتقنية اللازمة لجعل التشغيل أعلى أمناً وإنتاجية، وكذلك سهولة الوصول إلى البيانات الجيولوجية الموثوقة؛ لجذب المستثمرين وتسريع الاستكشافات».

ويعدّ الاجتماعُ الوزاري الدولي للوزراء المعنيين بشؤون التعدين المنصةَ الحكومية الأبرز والكبرى على مستوى العالم لمناقشة مستقبل قطاع التعدين والمعادن، بمشاركة أكثر من 100 دولة وما يزيد على 70 منظمة دولية وغير حكومية، إلى جانب اتحادات الأعمال وكبار قادة الصناعة عالمياً.

ويتابع الاجتماع «التقدم في (المبادرات الوزارية الثلاث)، وتحديد محطات العمل المقبلة، والتعاون في بناء القدرات مع الشركاء الدوليين وتنمية المهارات، وكذلك إطلاق (إطار عمل مستقبل المعادن) بوصفه مساراً علمياً لتوحيد الرؤى وتعزيز التعاون على مستوى العالم».

كما يناقش تمويل البنية التحتية في المرات المعدنية ذات الأولوية، وإطلاق خطوات عملية لتعزيز وتمكين الشبكة الإقليمية لمراكز التميز لدعم الاستثمار وتنمية المهارات، إلى جانب الحوار المشترك الذي يجمع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني؛ لتعزيز الثقة وتحسين سمعة المنظومة وتسريع تطوير المشروعات.

النرويج تمنح 57 رخصة حفر في جولة استكشاف بحرية للنفط والغاز

الشرق الأوسط

أعلن وزير الطاقة النرويجي، الثلاثاء، عن منح 57 رخصة لاستكشاف النفط والغاز قبالة سواحلها، وذلك لـ19 شركة في جولة التراخيص السنوية، قبل أكثر من عام بقليل، واقترحت طرح 70 منطقة جديدة العام المقبل.

وصرح وزير الطاقة، تيرجي آسلاند، الثلاثاء، بأنه تم تقديم الرخص إلى 19 شركة. وقد منحت الوزارة 31 رخصة في بحر الشمال، و21 في بحر النرويج، و5 في بحر بارنتس.

وارتفع عدد التراخيص المخصصة للمناطق المأهولة من 53 ترخيصاً تم منحها قبل عام، بينما انخفض عدد شركات النفط والغاز الحاصلة على التصاريح من نحو 20 شركة إلى 19 شركة.

وتعدّ جولات منح التراخيص السنوية للمناطق المحددة مسبقاً لاستكشاف حقول في المياه العميقة محوراً أساسياً لاستراتيجية النرويج الرامية إلى تمديد إنتاج النفط والغاز لعقود مقبلة، على الرغم من توقع انخفاض النشاط في السنوات المقبلة.

وقال وزير الطاقة: «تعد النرويج أهم مورد للطاقة في أوروبا، ولكن في غضون سنوات قليلة سيبدأ الإنتاج في التراجع. لذلك؛ نحن في حاجة إلى مشاريع جديدة قادرة على إبطاء هذا التراجع وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج».

كانت الحكومة النرويجية، قد أعلنت الاثنين، أنها ستُقدم وثيقة سياسية إلى البرلمان، العام المقبل، بشأن مستقبل صناعة النفط والغاز، بما في ذلك وصول الشركات إلى مناطق التنقيب.

وقال رئيس الوزراء جوناس غار ستور، في خطاب له: «تُعدّ صناعة النفط والغاز ذات أهمية بالغة للنرويج، ويجب تطويرها لا التخلص منها تدريجياً».

وتشير التوقعات الرسمية إلى أنه في حين سيظل إنتاج النرويج من النفط والغاز البحري مستقراً، بشكل عام، في عام 2026، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج مع نهاية هذا العقد وبداية العقد المقبل مع النضوب التدريجي للحقول الرئيسية.

وأعلنت وزارة الطاقة، في بيان لها، أن «الورقة البيضاء (ملخص التحول الرقمي وسياسة التنمية) ستتضمن وصفاً لوضع صناعة النفط وآفاقها، بالإضافة إلى تناولها خيارات السياسة الرئيسية التي ستكون مهمة للإنتاج، بدءاً من ثلاثينات القرن الحالي».

وتنتج النرويج نحو 2 في المائة من النفط العالمي، وأصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد الحرب الروسية - الأوكرانية في فبراير (شباط) 2022.

ويُعدّ قطاع النفط والغاز من أكبر الصناعات وأكثرها ربحية في النرويج، حيث تشير توقعات الحكومة إلى أن الإنتاج المتوقع، هذا العام، سيبلغ نحو 4.1 مليون برميل من

المكافئ النفطي يومياً، على أن ينخفض إلى أقل من 3.5 مليون برميل من المكافئ النفطي يومياً في عام 2030.

شركة روسية تؤكد ملكية أصولها في فنزويلا لموسكو

الشرق الأوسط

ذكرت وكالة «تاس» للأنباء، أن شركة «روسزاروبيجنفت» الروسية، قالت الثلاثاء، إن جميع أصولها في فنزويلا مملوكة لموسكو، وإنها ستواصل التمسك بالتزاماتها تجاه الشركاء الدوليين في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

وتأسست «روسزاروبيجنفت»، المملوكة لوحدة تابعة لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية، عام 2020 واستحوذت بعد فترة وجيزة على الحيازات الفنزويلية لشركة النفط الروسية الحكومية «روسنفت» في وقت فرضت فيه واشنطن عقوبات على وحدتين من وحدات «روسنفت» لتجارتهما في النفط الفنزويلي.

ولدى موسكو وبكين مخاوف من عدم السيطرة على أملاكهما في فنزويلا بعد اعتقال أميركا للرئيس نيكولاس مادورو، وزوجته، وتصريحات دونالد ترمب بأن واشنطن تحتاج إلى نفط فنزويلا.

وتعد الصين وروسيا أبرز الدائنين لفنزويلا، من خلال مبادلات تجارية تخص النفط.

ارتفاع صادرات الديزل الروسية 40 % خلال ديسمبر

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات من مصادر بالسوق و«مجموعة بورصات لندن» أن صادرات روسيا من الديزل وزيت الوقود، المنقولة بحراً، ارتفعت بنحو 40 في المائة خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي، مقارنة مع نوفمبر (تشرين الثاني) الذي سبقه، لتصل إلى نحو 3.41 مليون طن، مدفوعة بارتفاع إنتاج الوقود وانخفاض موسمي في الطلب المحلي.

واستأنفت مصفاة «توابسي»، التي تسيطر عليها شركة «روسنفت» والتي تصدر معظم إنتاجها، المعالجة في 21 نوفمبر الماضي بعد توقف أسبوعين في أعقاب هجمات أوكرانية بطائرات مسيّرة؛ مما أدى إلى رفع شحنات تصدير الوقود في ديسمبر الماضي.

وأظهرت بيانات «مجموعة بورصات لندن» أن تركيا ظلت أكبر مشترٍ للديزل وزيت الوقود الروسي الشهر الماضي؛ إذ استقرت الواردات عند نحو 1.1 مليون طن، بينما ارتفعت الشحنات إلى البرازيل إلى 600 ألف طن من 230 ألف طن خلال نوفمبر.

وارتفعت حمولات الديزل إلى المغرب بشكل حاد إلى 321 ألف طن من 70 ألف طن في نوفمبر.

وبلغت الإمدادات المنقولة من سفينة لأخرى قرب ليماسول ومالطا وبورسعيد في مصر، بنحو نصف مليون طن الشهر الماضي. ولا تزال الوجهات النهائية لهذه الشحنات غير واضحة.

ووفقاً لبيانات «مجموعة بورصات لندن»، فإن ناقلات كثيرة تحمل ما مجموعه نحو 310 آلاف طن من الديزل من الموانئ الروسية لم تعلن عن موانئ التفريغ الخاصة بها.

أسطول الظل يسعى إلى الحماية الروسية مع مصادرة أميركا ناقلات نفط

اقتصاد الشرق

يسارع أسطول ناقلات الظل الذي يشحن نفطاً غير مشروع حول العالم، إلى البحث عن الحماية المفترضة للعلم الروسي، بعد أن بدأت الولايات المتحدة في مصادرة السفن المتورطة في تجارة النفط الفنزويلي.

حوّلت ما لا يقل عن 26 سفينة تسجيلها إلى روسيا منذ بداية الشهر الماضي، تركز معظمها بعد أن استولت الولايات المتحدة على ناقلة النفط العملاقة "سكيبر" قبالة سواحل فنزويلا في 10 ديسمبر، وفقاً لبيانات "ستاربورد ماريتايم إنتليجنس" (Starboard Maritime Intelligence). ويمثل ذلك قفزة من 6 سفن في نوفمبر، و14 فقط خلال الأشهر الخمسة السابقة.

نحو 13% من قرابة 1500 ناقلة تنقل نفطاً روسياً وإيرانياً وفنزويلياً مسجلة بالفعل لدى موسكو، بينما تعمل البقية عادة تحت أعلام دول أصغر، مثل بنما وغينيا وجزر القمر. كما يُعد استخدام الأعلام المزيفة تكتيكاً شائعاً لأسطول الظل، إذ يتيح للسفن تفادي الامتثال للوائح مع الظهور بمظهر مشروع.

حماية روسيا للنفط

يعود التحول الأخير نحو التسجيل الروسي إلى تقديرات مالكي السفن بأن موسكو ستوفر غطاءً سياسياً في حين لا تفعل دول أخرى ذلك، بحسب تشارلي براون، المستشار الكبير في منظمة "متحدون ضد إيران النووية" (United Against Nuclear Iran)، وهي جهة مناصرة تتابع أسطول الظل.

قال براون: "قد يوفر ذلك حلاً محتملاً جديداً لشبكات أسطول الظل غير المشروع، لكنه يرفع أيضاً مستوى المخاطر"، مضيفاً: "لأنه يبرز أن التهرب من العقوبات لم يعد مجرد مشكلة امتثال بحري، بل تحدياً استراتيجياً ينطوي على حماية دولية ومخاطر جيوسياسية".

تجلت هذه المخاطر في ملاحقة السفينة "بيلا 1"، التي فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليها في عام 2024. تمكنت السفينة في البداية من تفادي الاحتجاز قرب فنزويلا في منتصف ديسمبر، ثم اتجهت شمالاً، محولة تسجيلها المزيف من غيانا إلى العلم الروسي ومغيرة اسمها إلى "مارينيرا"، بينما قام الطاقم حتى بطلاء الألوان الثلاثة الروسية على هيكلها.

أثارت المطاردة مخاوف من صدام مباشر بين واشنطن وموسكو. وكانت سفينة حربية روسية في طريقها لمرافقة "مارينيرا"، لكنها لم تقترب بما يكفي قبل أن تصعد القوات الأميركية على متن الناقلة العملاقة جنوب آيسلندا الأسبوع الماضي، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لحساسية الأمر.

نفط فنزويلا

استولت الولايات المتحدة الآن على خمس ناقلات متورطة في تجارة النفط الفنزويلي. وفي ضوء أحدث تهديدات الرئيس دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية على الدول التي تشتري سلعاً إيرانية، يراقب متداولو النفط ومالكو السفن ما إذا كان البيت الأبيض سيلاحق السفن التي

تنقل الخام من الجمهورية الإسلامية.

توضح السجلات والانتشار الجغرافي للناقلات الـ26 التي غيرت أعلامها مؤخراً تنامي المخاطر. تتواجد هذه السفن حالياً في مناطق متفرقة حول العالم، من بحر البلطيق إلى قناة السويس والبحر الأصفر، مع احتمال أن تكون بعض السفن تزيف مواقعها.

جميع هذه السفن خاضعة لعقوبات من حكومة غربية واحدة على الأقل. بين مالكيها أو مديريها الحاليين أو السابقين، تتكرر عدة أسماء: ترتبط 8 سفن بشركة "غلوري شيبينغ إتش كيه" (Glory Shipping HK Ltd)، التي تتخذ من هونغ كونغ مقراً لها. تدرج شركتان مسجلتان في روسيا، "نيو فليت" (New Fleet Ltd) و"نورث فليت" (North Fleet Ltd)، كمالكين جدد لثلاث سفن لكل منهما، وتحملان عناوين تبدو في المبنى نفسه الذي يضم وحدة تابعة لشركة الشحن المملوكة للدولة الروسية "سوفكومفلوت" (Sovcomflot PJSC) في سان بطرسبرغ.

لم ترد "غلوري شيبينغ" ولا الشركتان الروسيتان على طلبات التعليق المرسلة عبر البريد الإلكتروني.

العلم جواز سفر لناقلات النفط
سجل علم الدولة يجعل منها الجهة المسؤولة عن تطبيق قوانين الملاحة ومعايير السلامة والبيئة على السفينة، رغم أن بعض الدول تعهد بهذه المهمة إلى كيانات تجارية. كما يمثل العلم أيضاً جواز سفر يمنح السفينة إمكانية الوصول إلى موانئ صديقة حول العالم.

رُصدت السفن الـ26 التي غيرت أعلامها استناداً إلى اليوم الذي بدأت فيه البث برقم جديد مكون من تسعة أرقام للاتصالات. يصدر هذا الرقم، المعروف باسم هوية خدمة الهاتف البحري المتنقل، أو MMSI، عن سجلات الأعلام، ويمكن رصده فور تغيير السفينة لعلمها وبدئها البث. يبدأ رقم "MMSI" الخاص بروسيا بالرمز 273.

قال مارك دوغلاس، محلل المجال البحري في "ستاربورد ماريتايم إنتليجنس": "القصة في جوهرها هي إعادة تسجيل عالمية مستمرة لناقلات أسطول الظل. من غير المرجح أن تتوقف عند هذا العدد".

شكرًا.